

التدقيق المشترك وانعكاسه على جودة وكفاءة التقارير المالية وفق تطبيق القيمة العادلة بحث

تطبيقي في الشركات المساهمة الخاصة / مصرف الخليج التجاري

أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري

أحمد عبد الكاظم عبد العباس

جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

" Joint audit and its impact on the quality and efficiency of financial reports according to the application of fair value"

Applied research in private joint stock companies /

Khaleeji Commercial Bank

A . P. Dr. Ali Muhammad Thajeel Al-Maamouri

Researcher : Ahmed

Abdel-Kadm

University of Baghdad - Post- Graduate for

Abdel-Abbas

Accounting and Financial Studies

Ali.Mamouri@Yahoo.Com

Ahmeda.alhadrawi@uokufa.edu.iq

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى اختيار اثر تطبيق التدقيق المشترك على جودة وكفاءة التقارير المالية وذلك باختيار اكثر من مراقب حسابات مشتركين في عملية التدقيق بأسلوب التدقيق المشترك وهو احد اساليب التدقيق حيث يكلف اثنين من مراقبي الحسابات مستقلين بتدقيق البيانات المالية واصدار تقريراً مشتركاً يكونان مسئولان عنه مسؤولية تضامنية مشتركة حيث ظهر هذا النوع في كثير من البلدان في الفترة الاخيرة خاصتاً بعد الازمات المالية العالمية الاخيرة من اجل استعادة ثقة مستخدمي هذه التقارير ' لذلك جاءت اهمية البحث تفعيل موضوع مهم من الموضوعات الهامة والمعاصرة هو القياس بالقيمة العادلة وهو من اهم المفاهيم التي تعبر عن القوائم المالية بعدالة و التطرق الى موضوع مهم وهو التدقيق المشترك واجراءاته حيث توصلت الدراسة الى اثبات الفرضيات التالية وهي ان استخدام معيار القيمة العادلة يؤثر على الافصاح في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وبالتالي يؤثر على اجراءات التدقيق المشترك وان استخدام اسلوب التدقيق المشترك في الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على معيار القيمة العادلة أن استخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية للوحدات الاقتصادية اثرت بشكل واضح وملحوس على اداء التدقيق المشترك, أن تطبيق التدقيق المشترك كتدقيق خارجي على الوحدات الاقتصادية على وفق معايير التدقيق الدولية في ظل اعتماد معيار القيمة العادلة رقم

(IFRS,13)) له الاثر الفعال على جودة الافصاح المحاسبي في البيانات المالية

الكلمات الافتتاحية / التدقيق المشترك , التدقيق المنفرد , القيمة العادلة , البيانات المالية .

:Abstract

This study aimed to select the impact of applying joint auditing on the quality and efficiency of financial reports by selecting more than one auditor participating in the auditing process using the joint audit method, which is one of the auditing methods where two independent auditors are assigned to audit the financial statements and issue a joint report for which they are jointly and jointly responsible. This type has appeared in many countries in the recent period, especially after the recent global financial crises in order to restore the confidence of users

of these reports. Therefore, the importance of the research came to activate an important topic from the important and contemporary topics, which is measuring by fair value, which is one of the most important concepts that express the financial statements fairly and to address an important topic, which is joint auditing and its procedures. The study reached the proof of the following hypotheses: The use of the fair value standard affects disclosure in the financial statements of economic units and thus affects the joint audit procedures, and the use of the joint audit method in economic units that rely on the fair value standard. The use of fair value in evaluating the financial assets of economic units has clearly and tangibly affected the performance of joint auditing, and the application of joint auditing as an external audit on economic units according to international auditing standards in The adoption of the fair value standard (IFRS 13) has had an effective impact on the quality of accounting disclosure in the financial statements

Keywords: joint audit, sole audit, fair value, financial statements

مقدمة :

ان الهدف الاساسي لمهنة التدقيق هو تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية من خلال راي مراقب الحسابات بالبيانات المالية فيما إذا كانت تلك البيانات قد اعدت طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها , ومدى تعبيرها عن صدق وعدالة المركز المالي للشركة وعن اداءها في الوقت الحاضر والمستقبلي .ونظراً للازمات المالية وانهايار العديد من الشركات الكبرى في مختلف دول العالم اصبح هنالك هدفاً كبيراً لمهنة التدقيق وهو استعادة الثقة السوق والمستثمرين بهذه المهنة ولا يزال المشرعون وواضعوا المعايير المحلية والدولية في محاولة ايجاد طرق جديدة لتحسين اداء عملية التدقيق وضمان المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات اذ ازداد القلق في السنوات الاخيرة بشأن استقلالية مراقب الحسابات حيث ظهرت العديد من الآراء التي تدعو الى دعم عملية التدقيق واستعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في تقارير والقوائم المالية لذلك ازداد الاهتمام بالوسائل التي من شأنها دعم استقلال مراقب الحسابات ومن ثم جودة التدقيق ومن هذه الوسائل هي التدقيق المشترك وهو يعتبر احد اساليب التدقيق والذي يتم فيه تكليف اثنين من مراقبي الحسابات مستقلين للقيام بمهمة تدقيق البيانات المالية واصدار تقريراً واحداً يكونان مسولان عنهما مسؤولية مشتركة وعلى وجه التضامن , ليمتاز التقرير الصادر عنهم بموثوقية وشفافية عالية ويعكس الوضع الحقيقي للشركات المساهمة والاقتصادية التي تطبق التدقيق المشترك لزيادة الاسهم والاستثمار مما يزيد من ثقة مستخدمي البيانات المالية , حيث يوفر التدقيق المشترك معلومات محاسبية تحقق منفعة للمستفيدين لتوفر المصادقية والملائمة بشكل يزيد من شفافية القوائم , أن الجدل بين مؤيدي القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية (بوصفهما اكثر طرائق القياس المستعملة) , يعود إلى الخصائص المطلوب توفرها في المعلومات المحاسبية، ومن أهمها خاصية الملائمة والتمثيل الصادق، إذ ينظر إلى القياس بالكلفة التاريخية أنها تمثل الأحداث الاقتصادية بشكل اكثر صدقا مقارنة مع القياس بالقيمة العادلة، ومن جهة أخرى ينظر إلى معلومات القياس بالقيمة العادلة أنها اكثر ملائمة في وقت تقديم المعلومات، أي أنها تقدم معلومات مالية اكثر شفافية، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، جرى اعداد معيار خاص بالقياس القيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IFRS,13) الذي يبين ثلاثة مستويات للقياس التي تضمن معلومات تحقق خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق. أن القياس بالقيمة العادلة مع اتباع اجراءات تدقيق مناسبة

أولاً : منهجية البحث :

مشكلة البحث :

نتيجة الظروف التي مرت بها كثيراً من المصارف الخاصة وسعي البنك المركزي العراقي الى تحسين اداء التدقيق الخارجي صدر قراراً من قبل البنك المركزي ذي العدد ١٦٧/م/٩ بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٦ بالزام المصارف الاهلية بتطبيق التدقيق بأسلوب التدقيق المشترك ابتداءً من الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٦ ويمكن استعراض مشكلة البحث في السؤال التالي :

هل يؤثر معيار القيمة العادلة المطبق على القوائم المالية على اجراءات التدقيق المشترك ؟

فرضية البحث :

ان استخدام معيار القيمة العادلة يؤثر على الافصاح في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وبالتالي يؤثر على اجراءات التدقيق المشترك عليها.

أهمية البحث :

- ١- تفعيل موضوع من الموضوعات الحديثة والمعاصرة هو القياس بالقيمة العادلة الذي يعد من اهم المفاهيم التي تعبر عن قيمة عناصر القوائم المالية بعدالة اذ لا يزال هذا المفهوم بحاجة الى توضيح اكثر للمستفيدين
- ٢- التطرق الى التدقيق المشترك واجراءاته حيث ان مهنة التدقيق المشترك تحتاج الى تسليط الضوء والتعرف عليها
- هدف البحث :**

- أ- التعرف على مفهوم التدقيق المشترك واجراءاته ومزاياه وعبويه
- ب- التعرف على معيار الدولي القيمة العادلة(١٣) واهميته واهدافه والايجابيات والسلبيات التي ترافق تطبيقه ومداخله
- ج- اعداد نموذج برنامج مقترح للتدقيق المشترك وفق القيمة العادلة للموجودات المالية
- الحدود المكانية والزمانية :**

- أ- تناول البحث دراسة تطبيقية في مصرف الخليج التجاري شركة مساهمة مقرها الرئيسي بغداد .
- ب- ان التدقيق المشترك هو تدقيق لبيانات الشركة وبيئتها لذلك تم اعتماد الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٨ الخليج التجاري شركة مساهمة خاصة / بغداد .

اولاً: الجانب النظري :

- ١- : **التدقيق المشترك** التدقيق هو "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقييمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعاني المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمين المعلومات المهتمين" وفق ما عرفته جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) (سلوم , ٢٠١٩ : ١٧)
- مفهوم التدقيق المشترك**

توصلت العديد من الدراسات والبحوث حول مفهوم التدقيق المشترك ، أشادت العديد من الدراسات بمفهوم التدقيق المشترك ، والذي يمكن درجها في الجدول أدناه:جدول رقم (٣) مفاهيم التدقيق المشترك

التدقيق المشترك من وجهة نظر Mikko zerni et al.,2012,p.2	تقوم شركتا تدقيق مستقلتان أو أكثر بتدقيق قوائم مالية لعميل واحد ، حيث يتم التخطيط لعملية التدقيق بشكل مشترك ، ويتم فصل إجراءات التدقيق والعمل بينهما لضمان عدم تكرار اجراءات التدقيق بينهما مع اصدار تقرير تدقيق موقع واحد من قبل المدققين مع تحملهم مسؤولية مشتركة لهذا الرأي وعلى وجه التضامن .
التدقيق المشترك من وجهة نظر Nicole Ratzinger et.al, 2012:p.9	تدقيق يتم من خلاله تقسيم عبء العمل بين مكاتبين تدقيقين مستقلين يشتركان في الجهد ويخططون بشكل مشترك للتدقيق و تقسيم مهام العمل الميداني بينهما وإصدار تقرير واحد موقع من قبلهم المعلومات المضمنة في تقرير التدقيق .
التدقيق المشترك من وجهة نظر Luc paugam et.al,2015	هي عملية تدقيق يقوم بها اثنان أو أكثر من مكاتب التدقيق المستقلة التي تقوم بتدقيق القوائم المالية للعميل ، بما في ذلك إنشاء وتطوير خطة للتدقيق ، والمشاركة في أداء مهام التدقيق ، والتوقيع وإصدار رأي واحد على مجريات التدقيق ، وتحمل كل المسؤوليات التي تنشأ في حالة فشل عملية التدقيق .
التدقيق المشترك من وجهة نظر رويشد ، ٢٠١٦ : ١٩	هو تدقيق القوائم المالية للشركات من قبل اثنين من مراقبي الحسابات ، والذي يميزه تقسيم المهام والواجبات المهنية بينهما أثناء تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بشكل جماعي وإصدار تقارير تدقيق موحدة وتكون المسؤولية مشتركة ، بما في

ذلك تفسير النتائج التي تم تحقيقها من أجل ضمان سلامة وموثوقية القوائم المالية للمنشأة الخاضعة للتدقيق .	
عملية منظمة تقوم فيها شركتان أو أكثر من شركات المحاسبة بالتخطيط المشترك لعملية التدقيق والتعاون مع بعضها البعض لجمع وتقييم أدلة موضوعية والتي تتعلق بالأحداث الاقتصادية لعمل التدقيق ، وذلك للحصول على أدلة معقولة و مستقلة ومحيدة وإصدار تقرير تدقيق واحد موقع منهم وهم مسؤولون مسؤولية تضامنية وبشكل مشترك عن هذا التقرير .	التدقيق المشترك من وجهة نظر الباحث

١- خصائص مدخل التدقيق المشترك

يمكن إيضاح أهم خصائص التدقيق المشترك في النقاط التالية :

- ١- يتم تنفيذ التدقيق المشترك من قبل اثنين أو أكثر من مكتب التدقيق المستقل، ويقوم كل مكتب بشكل مستقل بتنفيذ الأعمال المخصصة له من أعمال التدقيق المشترك وعلى وجه الاستقلال .
- ٢- لا يعني التدقيق المشترك أن مهام التدقيق مقسمة بالتساوي بين شركتي التدقيق اللتين تقومان بتنفيذها ، ولكن عمليات التدقيق المشتركة يتم توزيعها وتخصيصها بين شركتي تدقيق بطريقة توافقية وفقاً للأسس أو معايير معينة.
- ٣- إصدار تقرير تدقيق مشترك واحد موقع من شركتي تدقيق مسؤولتين عن الأعمال تدقيق.
- ٤- تتيح عملية التدقيق المشترك لكل فريق مكلف بالتدقيق التحقق من استنتاجات الفريق الآخر من خلال تدقيق ملفات العمل الخاصة بهم ، ويمكن لكلا الفريقين العمل معاً ومن المفترض أنه سيتم حل أي تعارض بين المدققين قبل إصدار تقرير التدقيق. وبعد صدور تقرير التدقيق يتحمل كل من مراقبو الحسابات مسؤولية مشتركة وعلى وجه التضامن عن صحة آرائهم.

(Cédric Lesage et al , 2014,p.7)

- ٥- يجب أن يستقل كل مكتب من مكنتي التدقيق عن إدارة المنشأة محل التدقيق ، سواء كان استقلالاً في المظهر أو استقلالاً حقيقياً .
- ٦- يستند التدقيق المشترك على خمس دعائم pillars أساسية هي وحدة القيادة ، ووحدة البرنامج ، ووحدة فريق العمل ، ووحدة الاعتماد ، ووحدة الاتصال ، وتلك الدعائم هي : (محمود، ٢٠١٦، ١٦)
- أ- وحدة القيادة : ويؤكد على قيادة لجان التدقيق في كلا مكنتي التدقيق في القيام بمهام مشتركة للتدقيق والإشراف على التنفيذ.
- ب- وحدة البرنامج : وهذا يعني أن هناك إجراء واحداً يحدد طبيعة المهام الموكلة لكل مكتب ، وشكل الاتصال بين المكنتين ، والظروف التي يوجد فيها اختلافات بينهما..
- ج- وحدة فريق العمل : الميزة هي أن القسمين يعملان معاً لإكمال مهمة التدقيق المشترك.
- د- وحدة الاعتماد : وهذا يعني أن هناك هيئة واحدة ، وهي لجان تدقيق تقوم بتنسيق تبادل مهام تدقيق معينة بين مكنتي تدقيق وتقييم أداء المهام الموكلة لكل منهم .
- هـ- وحدة الاتصال : وهذا يعني وجود هيئة واحدة ، وهي لجنة التدقيق ، التي تتسق أنشطة كلا مكنتي التدقيق فيما يتعلق بعناصر عملية الاتصال بين مكنتي التدقيق يقومان بتدقيق مشترك .

- ٧- يجب أن يتم تقسيم المهام بطريقة متوازنة عند اجراء عملية التدقيق المشترك ، ففي فرنسا ، تم تعديل مدونة السلوكيات المهنية لمراقبي الحسابات مؤخراً لكي تشترط اقتسام أعمال تدقيق الحسابات بطريقة متوازنة من الجهتين النوعية والكمية ، اذ تصدر السلطة الفرنسية للأسواق المالية تقريراً سنوياً عن رسوم تدقيق الحسابات للشركات الكبيرة المقيدة بالبورصة الفرنسية والكشف عن عدة حالات ؛ منها شركة ميشلان Michelin التي تم تدقيقها من قبل مكنتي PWC بنسبة استحواذ تقدر بـ ٩١٪ ومكتب Corevise بنسبة استحواذ تقدر بـ ٩٪ مما يدل على عدم توازن الأتعاب بين شركات تدقيق الحسابات المعنية (Nicole Ratzinger et al , 2012,p.16)

- ٨- الفترة التي يتغير فيها أي من مكنتي التدقيق ، ففي فرنسا يتم تغيير مكنتي التدقيق كل ست سنوات على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء في فرنسا حول فترة للتغير المفضلة ، وفي الاتحاد الأوروبي يكون الحد الأدنى لتغير مراقب الحسابات كل سنتين ، مع احتمال زيادة مدة

التغير لتصل إلى تسع سنوات أو أكثر. (Cédric Lesage et al , 2012 p16-17) ويرى (شلقامي) عند تقسيم مهام التدقيق المشترك يجب مراعاة ما يلي:

أ- نسبة السيطرة : وهذا يعني أنه بغض النظر عن حجم مكتب التدقيق وكفاءته العلمية والمهنية ، فإن حجم العمل المخصص له لا ينبغي أن يصل إلى نسبة سيطرة على رأي عند اصدار تقرير التدقيق المشترك .

ب- إشراف لجنة التدقيق على عملية إسناد مهام تدقيق المشترك إلى شركتي تدقيق مألوفتين (محمود ، ٢٠١٦ : ١٤)

٢- مفهوم القيمة العادلة كان الهدف من إدخال مبدأ القيمة العادلة هو معالجة أوجه القصور في التكلفة التاريخية التي لا يمكن أن تعكس بشكل موثوق المركز المالي الحقيقي للمنشأة ، وإلقاء نظرة على التوسعات الاستثمارية الكبيرة المفروضة على مهنة المحاسبة لحاجة المستثمرين والمساهمين لمواجهة الوضع حقيق للمركز المالي الفعلي للمنشأة وماذا يحدث للمشروع والتغيرات في أموالهم ، إن محاسبة التكاليف التاريخية التقليدية غير قادرة على تلبية هذه المتطلبات ، مما يعزز التحول نحو القيمة العادل (Robert obert , 2010:30-34) عرفت القيمة العادلة وفق المعيار رقم (٣٢) الصادر عن لجنة المعايير الدولية لسنة ١٩٩٥م والمعدل سنة ١٩٩٨م ضمن بند الخامس التعريفات على أنها : "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس التجاري بحت" (IFRS , ٢٠٠٦) كذلك عرفت من قبل المعيار رقم (١٠٧) لمجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) بالفقرة (٥) القيمة العادلة على انها: "القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية". (Esther, 2016:76) 80 من التعريفين السابقين ، يمكن أن يفهم بان "القيمة العادلة عبارة عن مبلغ يمكن من خلاله تبادل الأصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة. على أساس تجاري بحت ، في إطار متوازن ، في ظل ظروف طبيعية ، أو بين طرفان مستقلان" ، كما تكرت الفقرة (٨٠) من معايير المحاسبة الدولية (٣٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى الافتراض التالي: "سيواصل المشروع أعماله دون أي نية للتصفية أو التصفية. وسيقل بشكل كبير من قيمته الأعمال أو العمل في ظل ظروف غير مناسبة. لذلك ، لا تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي سيحصل عليه المشروع أو يدفعه في عمليات إجبارية أو التصفية أو التصفية الخارجة عن الإرادة ، ولكن يتبنى المشروع ظروفه الحالية لتحديد عند النظر في القيمة العادلة له الاصول المالية والالتزامات المالية ، اذ ان من المتوقع أن يتأثر مبلغ النقد المستلم من البيع الفوري بعوامل مثل السيولة الحالية للأصل وبيئة السوق. ويرى الباحث أن أفضل تعريف القيمة العادلة هو ما جاء بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (١٣) IFRS الذي نص على أنها "السعر الذي سيستلم عند بيع أصل أو سيدفع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق" ويقوم هذا التعريف على المبادئ الرئيسة الآتية :

١. السعر : يعرض المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٣) القيمة العادلة على انها" السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة في السوق الرئيسي (أو الأكثر فائدة) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية ، بغض النظر عما إذا كان هذا السعر مناسبًا يمكن ملاحظتها مباشرة أو يتم تقديرها باستخدام طريقة تقييم أخرى" (IFRS , Standard Fiar Value13,2016 : 563)

٢. المعاملة المنتظمة يعتمد القياس بالقيمة العادلة بافتراض أن الاصول او المطلوبات التي يتم إنشاؤها من خلال معاملة تبادل منظمة يتم إجراؤها من قبل المشاركين بالسوق عند تاريخ القياس وظروف السوق الحالية لبيع الاصول أو تحويل المطلوبات في ظل الظروف العادية (الصياد ، ٢٠١٣ : ٢٨٨-٢٩٦)

٣. السوق : ان القياس بالقيمة العادلة يفترض بان نقل الالتزام أو بيع اصل ينشأ في السوق الرئيسي للأصول والالتزامات، وفي حالة عدم توفر سوق رئيسي ، يتم اختيار السوق الأنسب للأصل والالتزام.

٤. المشتركون بالسوق : وهم من المشتريين والبائعين في السوق الرئيسي أو الأكثر ملاءمة للأصول أو الخصوم ، ولابد من أن تتوفر فيهم الخصائص الآتية : (مردان ، ٢٠١٢ : ١٦-٢٦)

أ- الاستقلال عن وحدة الأعمال (التي تعد القوائم المالية) ، بمعنى آخر ، ليس من الأطراف ذات العلاقة.

ب- المعرفة الاطلاع ، إن يكون لديه فهم معقول بالأصل أو التزام والمعاملة على اساس جمع المعلومات المتاحة ، وكذلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق بذل العناية اللازمة.

ج- القدرة على التعامل مع الأصل أو الالتزام .

د- الرغبة والاستعداد للتعامل مع الاصول والالتزامات ، وألا يكون مجبر أو مضطرا للقيام بذلك

٣-١-٢ : أهمية القيمة العادلة تكمن أهمية القيمة العادلة في أنها تعكس أحكام السوق للظروف الاقتصادية السائدة تماماً كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة وآثار التغيرات الاقتصادية ، حيث تظهر أهمية الواضحة للقيمة العادلة في مجالي الإفصاح والقياس المحاسبي إذ انها تمتاز بالدقة والملائمة والموثوقية العالية مقارنةً بالكلفة التاريخية ، لأنها تقيس المستوى الذي يمكن للشركة من خلالها تحسين تخصيص مواردها والحفاظ عليها ويساعد المستثمرين على تقييم استراتيجية الاستثمار الخاصة بالإدارة المالية للشركة ، وخاصة قيم ودرجة التأكد من صافي التدفق النقدي المستقبلي. (النجار ، ٢٠١٩ : ١٦-٢٠) وهدف القيمة العادلة هو إظهار البنود في كل حساب بالقيمة الأقرب لتاريخ الميزانية العمومية بحيث يتم الاعتراف بالدخل عند الاحتفاظ بالقوة الشرائية الإجمالية للمنشأة أو الاحتفاظ بالقدرة التشغيلية للمنشأة (الشطناوي ، ٢٠١٨ : ١٠) حيث يرى الباحث ان القيمة العادلة هي تغيير نوعي يجعل القوائم المالية تعكس المركز المالي للوحدات الاقتصادية ، وتزويد من الشفافية من خلال تحديد متطلبات العرض والإفصاح المالي ، وتساعد على اتخاذ قرارات استثمارية الرشيدة لأنها تستند إلى بيانات مالية بدرجة عالية من الموثوقية تساعد في إدارة قياس المخاطر المحيطة بالوحدة الاقتصادية .

٤-١-٢ : أهداف تطبيق القياس في القيمة العادلة :

يسعى القياس بالقيمة العادلة الى تحقيق أهداف عدة منها : (الشريف ، ٢٠٢٠ : ٣٤٤)

١. تحديد السعر الذي يمكن استلامه أو دفعه مقابل أصل لتسوية التزام من معاملة تبادل بين الأطراف المعنية في تاريخ القياس .
٢. تحقيق الاتساق المطلوب في قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي .
٣. لا يقتصر على رغبة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بالإبلاغ فقط بل يعكس وجهة نظر السوق.
- وأضاف (الجوازنة) أهداف أخرى يسعى القياس بالقيمة العادلة إلى تحقيقها هي :
٤. تكون قياساتها أكثر واقعية للأرباح في ظل وجود مخاطر مختلفة .
٥. تعطي قياس أكثر دلالة وأكثر ملائمة للتدفقات النقدية المستقبلية .
٦. تزيد من تحسين الأداء التشغيلي المستقبلي للوحدات الاقتصادية . (الجوازنة ، ٢٠١٤ : ١٦-١٨) فيما أضاف (يونس) هدف آخر هو :
٧. عند إعداد بيان المركز المالي ، يتم عرض كل بند من بنود الحساب بأقرب قيمة للواقع . إذ يتم الاعتراف بالدخل بعد المحافظة على القدرة الشرائية العامة لحقوق المساهمين ، فإنه يعتمد على مبدأ أن الوحدة الاقتصادية متواصلة بأعمالها الى اجل غير مسمى (يونس ، ٢٠١١ : ٢٧) ويرى الباحث أن هناك أهدافاً أخرى بخلاف الأهداف التي تم نكرها وهي :
- أ- يمكن ان تضيف القيمة العادلة شفافية الى المعلومات المحاسبية التي اعدتها الشركات.
- ب- يمكن ان تعالج القصور الناتج من مبدأ التكلفة التاريخية.

المبحث الثاني أثر تطبيق القيمة العادلة (IFRS 13) على البيانات المالية

قام الباحث في هذا المبحث بدراسة موجودات مصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٥) والمثبتة بالكلفة التاريخية في البيانات المالية وبعد ذلك مقارنتها بأقيامها العادلة لنفس العام وبعد استخدام معيار القيمة العادلة (١٣) ، ومن ثم تحديد اثار ذلك التغير على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وكما يلي:

الالتزام بالمعايير الدولية: تم اعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وحسب توجيهات البنك المركزي العراقي والتي صدرت خلال عام (٢٠١٦) على شكل تعليمات متضمنة توجيه المصارف الاهلية بالتحول من المعايير المحاسبية المحلية الى معايير المحاسبة الدولية عند اعداد البيانات المالية ، حيث تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية للمرة الاولى بالنسبة للمصرف.

تطبيق معيار القيمة العادلة (١٣) سيكون عام (٢٠١٥) هو العام الذي تم فيه اعداد البيانات المعدلة باثر رجعي منذ تأسيس المصرف حيث تم اعتماد القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية بدلا من الكلفة التاريخية والذي ستم مناقشته في هذا المبحث وبيان مدى تأثير التحول الى القيمة العادلة على البيانات المالية للمصرف وذلك بسبب الزام البنك المركزي العراقي مصرف الخليج التجاري بإعادة عرض البيانات المالية لعام (٢٠١٥) وفقاً للقيمة العادلة وذلك لضمان منطوية المقارنة بين عام (٢٠١٥) المعدة وفقاً للكلفة التاريخية في ظل المعايير المحلية لعام (٢٠١٦) المعدة وفقاً للقيمة العادلة . إعادة تقييم موجودات المصرف بالقيمة العادلة: تم اعادة تقييم الموجودات المالية للمصرف والتي تشمل استثمارات وادوات مالية بالقيمة العادلة فقط خلال عام (٢٠١٥) ولم يتم المصرف بإعادة تقييم الموجودات الثابتة من اراضي وممتلكات بالقيمة العادلة وانما قام بإظهارها بالكلفة التاريخية وقد برر المصرف ذلك للأسباب الآتية:

١- ان طبيعة نشاط المصرف هي التداول بالموجودات المالية اكثر من الموجودات الثابتة فتعد الموجودات المالية هي الموجودات الاساسية وذات الالهية النسبية بالنسبة للمصرف.

٢- شكّلت قيمة الموجودات المتداولة نسبة (٩٤٪) من اجمالي قيمة موجودات المصرف بينما شكّلت الموجودات الثابتة نسبة (٦٪) فقط وكما مبين في الجدول التالي: جدول رقم (٧) نسب الموجودات في مصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٥)

الموجودات المتداولة/دينار	الموجودات الثابتة/دينار	اجمالي الموجودات /دينار	نسبة الموجودات المتداولة لأجمالي الموجودات	نسبة الموجودات الثابتة لأجمالي الموجودات
٧٦٠,٩٨٩,٥٩٥,٢٣٧	٤٩,٩٨١,٨٩٨,٢٤٠	٨١٠,٩٧١,٤٩٣,٤٧٧	%٩٤	%٦

لذا سيتم التركيز في هذا المبحث على دراسة وتحليل الموجودات المالية فقط لمصرف الخليج التجاري ، وسنتناول مدى تأثير التحول من الكلفة التاريخية الى القيمة العادلة على البيانات المالية وكما يلي:

١- الاثر على قائمة المركز المالي:

أ- التحول في المعايير الدولية بأثر رجعي (الارصدة المتراكمة لغاية ٢٠١٥/١/١): قام المصرف بإعادة عرض البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للأعداد التقارير المالية بأثر رجعي ، اي منذ تأسيس المصرف لغاية ٢٠١٥/١/١ ، وسنسلط الضوء على تطبيق معيار القيمة العادلة (١٣) IFRS وتأثيره على الموجودات المالية فقط وبيان مدى تأثر باقي بنود قائمة المركز المالي بذلك ، والجدول ادناه يبين اعادة تقييم الموجودات المالية وفقاً لمدخل السوق وحسب المعلومات التي تم الحصول عليها من المصرف: جدول رقم (٨) (اعادة تقييم الموجودات المالية في مصرف الخليج التجاري كما في ٢٠١٥/١/١)

التفاصيل	قبل تعديل (القيمة الاسمية)	بعد تعديل (القيمة العادلة)	الفرق/دينار
اسم الحساب	الاستثمارات المالية	الموجودات المالية بالقيمة العادلة	-
الرصيد	١٣,٧٦٥,١١٤,٣٧٧	١١,٢٢١,١٣٦,٧٢٧	(٢,٥٤٣,٩٧٧,٦٥٠)

يبين الجدول اعلاه انخفاض في قيمة الموجودات المالية بمبلغ (٢,٥٤٣,٩٧٧,٦٥٠) دينار حيث قام المصرف بإعادة تقييمها وفقاً لقيمتها العادلة في السوق ، وهذا يعني ان الموجودات المالية الظاهرة في قائمة المركز المالي مثبتة بأعلى من قيمتها في سوق الاوراق المالية ويرى الباحث ان عدم اعتماد القيمة العادلة في السابق ، قد ادى الى تعظيم قيمة الموجودات المالية بالفرق المذكور اعلاه ، مما يثير الشك بان الادارة استخدمت التحايل والتظليل في البيانات المالية لتحقيق مصالحها بهدف جذب المستثمرين او التظليل الدائنين بان المركز المالي للمصرف بحالة جيدة مما يساعد على اقناعهم بإقراض المصرف مثلاً والتالي جدولاً يمثل اعادة عرض قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري قبل وبعد تعديل القيمة العادلة للموجودات المالية كما في ٢٠١٥/١/١. الجدول رقم (٩) قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري قبل وبعد التعديل كما في

٢٠١٥/١/١

التفاصيل	الرصيد كما في ٢٠١٥/١/١ قبل التعديل	التعديلات	الرصيد كما في ٢٠١٥/١/١ بعد التعديل
الموجودات			
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	٢٧٣٢٨٣٦١٩٠٨٧	-	٢٧٣٢٨٣٦١٩٠٨٧
ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	٨٨١٧٥٠٨٩٣٠٧	-	٨٨١٧٥٠٨٩٣٠٧

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٣) العدد (٦) نيسان لسنة ٢٠٢٥

٣٠٦٢١٩٠٠٣٢٧٨	-	٣٠٦٢١٩٠٠٣٢٧٨	تسهيلات انتمانية مباشرة صافي
٣٧١٥٠١٦٥٠٠	-	٣٧١٥٠١٦٥٠٠	الاستثمار في شركات تابعة
١٠٤٤٥٣٤١٥٠٠	-	١٠٤٤٥٣٤١٥٠٠	الاستثمار في شركات حليفة
١١٢٢١١٣٦٧٢٧	٢٥٤٣٩٧٧٦٥) (٠	١٣٧٦٥١١٤٣٧٧	الموجودات المالية بالقيمة العادلة
٤٩٧٩٠٠٠٠٠٠٠	-	٤٩٧٩٠٠٠٠٠٠٠	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
٣٣٨٨٧٩٩٩٣٠٩	-	٣٣٨٨٧٩٩٩٣٠٩	ممتلكات ومعدات صافي
١٨٨١٥٣٤٨٠٩٢	-	١٨٨١٥٣٤٨٠٩٢	مشروعات تحت التنفيذ
١٦٤٨٢٣٣٢٥١٠	-	١٦٤٨٢٣٣٢٥١٠	موجودات اخرى
٨١٢,٠٣٤,٨٨٦,٣١ ٠	٢٥٤٣٩٧٧٦٥) (٠	٨١٤,٥٧٨,٨٦٣,٩٦ ٠	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
415263989371	-	٤١٥٢٦٣٩٨٩٣٧١	ودائع العملاء
32784143435	-	٣٢٧٨٤١٤٣٤٣٥	تأمينات نقدية
1327706666	-	١٣٢٧٧٠٦٦٦٦	قروض طويلة الاجل
6606765590	-	٦٦٠٦٧٦٥٥٩٠	مخصص ضريبة الدخل
12257362827	-	١٢٢٥٧٣٦٢٨٢٧	مطلوبات اخرى
468,239,967,8 89	-	٤٦٨,٢٣٩,٩٦٧,٨٨ ٩	مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
300000000000	-	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	رأس مال
8385525039	-	٨٣٨٥٥٢٥٠٣٩	احتياطي اجباري
٦٩٦٠٠٤١٥٣	(254397765 0)	٣٢٣٩٩٨١٨٠٣	احتياطيات اخرى
(٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠)	(350000000)	-	احتياطي القيمة العادلة
٣٥٠٦٣٣٨٩٢٢٩	350000000	٣٤٧١٣٣٨٩٢٢٩	ارباح مدورة
٣٤٣,٧٩٤,٩١٨,٤٢ ١	٢٥٤٣٩٧٧٦٥) (٠	٣٤٦,٣٣٨,٨٩٦,٠٧ ١	مجموع حقوق المساهمين
٨١٢,٠٣٤,٨٨٦,٣١ ٠		٨١٤,٥٧٨,٨٦٣,٩٦ ٠	مجموع لمطلوبات وحقوق المساهمين

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري من الجدول السابق نلاحظ ان الانخفاض في القيمة العادلة للموجودات المالية بمبلغ (٢,٥٤٣,٩٧٧,٦٥٠) دينار قد اثر على بعض بنود قائمة المركز المالي وكالاتي **الاثر على الاحتياطيات لغاية ٢٠١٥/١/١**: ان الانخفاض في قيمة الموجودات المالية بمبلغ (٢,٥٤٣,٩٧٧,٦٥٠) دينار ادى الى الانخفاض في حساب الاحتياطيات الاخرى بنفس قيمة انخفاض موجودات المالية ، بسبب اعتبار المصرف فرق الزيادة كاسهم مجانية سابقاً ، فعند وجود زيادة في مبلغ الموجودات المالية يقابلها زيادة في حساب احتياطي اسهم مجانية ضمن حساب الاحتياطيات اخرى ، وعند التحول الى معيار الدولي القيمة العادلة للموجودات المالية ، ادى

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٣) العدد (٦) نيسان لسنة ٢٠٢٥

ذلك التغيير الى الغاء الاعتراف بالأسهم المجانية الناتجة عن الزيادة في الموجودات المالية ، وهذا بدوره خفض من الاحتياطات الاخرى بنفس قيمة الانخفاض الموجودات المالية والتي كانت قد ظهرت بشكل مبالغ فيه سابقا .

ويرى الباحث ان عدم الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد البيانات المالية ادى الى تضخم بقيمة الاحتياطات الاخرى والتي تمثل جزء من حقوق الملكية مما يزيد من مخاطر التأثير على قرارات المستخدمين للبيانات المالية مثل المستثمرين والمساهمين والدائنين .

ب- التحول في المعايير الدولية كما في ٢٠١٥/١٢/٣١: قام مصرف الخليج التجاري بالتحول الى اتباع معايير المحاسبة الدولية بدلا من معايير المحاسبة المحلية في اعداد البيانات المالية ، مما ترتب عليه اعادة تقييم الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر من من بداية تأسيس المصرف لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ ، وتجدر الاشارة الى انه تم اعاده تقييم حسب مدخل السوق وحسب المعلومات التي تم الحصول عليها من المصرف والجدول ادناه يبين ذلك: **جدول رقم (١٠) اعادة تقييم الموجودات المالية في المصرف الخليج التجاري كما في ٢٠١٥/١٢/٣١**

التفاصيل	قبل التعديل الاسمية	بعد التعديل القيمة العادلة	الفرق/دينار
اسم الحساب	الاستثمارات المالية	الموجودات المالية بالقيمة العادلة	-
الرصيد/دينار	٩,٦٥٣,٦٨٦,٧١٨	٦,٩٨٣,٣٣٦,١٤٠	(٢,٦٧٠,٣٥٠,٥٧٨)

يتضح من الجدول اعلاه انخفاض في قيمة الموجودات المالية بعد اعادة تقييمها بمبلغ (٢,٦٧٠,٣٥٠,٥٧٨) دينار ، وهذا يدل على ان قيمة الموجودات المالية كانت مثبتة بأعلى من القيمة العادلة لها في السجلات المحاسبية للمصرف خلال عام (٢٠١٥) ويرى الباحث ان عدم اعتماد على القيمة العادلة سابقاً ، قد نتج عنه تعظيم قيمة الموجودات المالية بالفرق كما ذكر اعلاه ، مما يضيف طابع الشك بان الادارة استخدمت التحايل والتظليل في بياناتها المالية لتحقيق مصالحها لغرض جذب المستثمرين او التظليل الدائنين بان المركز المالي للمصرف بوضع جيد مما يساهم بإقناعهم بإقراض على سبيل المثال والجدول ادناه يمثل اعادة عرض لقائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ قبل وبعد تعديل قيمة الموجودات المالية بالقيمة العادلة وكما يلي : **الجدول رقم (١١) قائمة المركز المالي لمصرف الخليج التجاري قبل وبعد التعديل**

كما في ٢٠١٥/١٢/٣١

التفاصيل	الرصيد كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ قبل التعديل	التعديلات	الرصيد كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ بعد التعديل
الموجودات			
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	٢٠٠١٥٦٠٨١١٥١	-	200156081151
ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	٤٣٦٣٢٠٠١٧٣٨	-	43632001738
تسهيلات ائتمانية مباشرة صافي	٣٣٠٩٩٣٣٩٩٣١٣	-	330993399313
الاستثمار في شركات تابعة	٨٠٣٠٠٠٠٠٠٠٠	-	80300000000
الاستثمار في شركات حليفة	٢٦٥٩٦٦٠٤٠٢	-	2659660402
الموجودات المالية بالقيمة العادلة	٩٦٥٣٦٨٦٧١٨	(٢٦٧٠٣٥٠٥٧٨)	6983336140
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	٧٤٣٨٤٨٥٠٠٠٠	-	74384850000
ممتلكات ومعدات صافي	٣٩٢١٠٤٥٥٢١١	(٤٧٥٠٤٠٣٠٠٣)	34460052208
مشروعات تحت التنفيذ	١٠٧٧١٤٤٣٠٢٩	-	10771443029
موجودات اخرى	١٥٧٦٧٨٤٣٤٨٥	-	15767843485

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٣) العدد (٦) نيسان لسنة ٢٠٢٥

800108667466	٧٤٢٠٧٥٣٥٨١)	٨٠٧,٥٢٩,٤٢١,٠٤	مجموع الموجودات
	(٧	
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
370218379044	-	٣٧٠٢١٨٣٧٩٠٤٤	ودائع العملاء
28261033551	-	٢٨٢٦١٠٣٣٥٥١	تأمينات نقدية
1347446666	-	١٣٤٧٤٤٦٦٦٦	قروض طويلة الاجل
4053004000	-	٤٠٥٣٠٠٤٠٠٠	مخصص ضريبة الدخل
82024051899	-	٨٢٠٢٤٠٥١٨٩٩	مطلوبات اخرى
485,903,915,16 0	-	٤٨٥,٩٠٣,٩١٥,١٦	مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
300000000000	-	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	رأس مال
8878520211	-	٨٨٧٨٥٢٠٢١١	احتياطي اجباري
696004153	٢,٦٨٤,٠٧٣,٢) (٦٢	٣٣٨٠٠٧٧٤١٥	احتياطيات اخرى
(6336529645)	٦,٣٣٦,٥٢٩,٦) (٤٥	-	احتياطي القيمة العادلة
10966757587	١,٥٩٩,٨٤٩,٣٢ ٦	٩,٣٦٦,٩٠٨,٢٦١	ارباح مدورة
314,204,752,30 6	7,420,753,58 (1)	٣٢١,٦٢٥,٥٠٥,٨٨ ٧	مجموع حقوق المساهمين
٨٠٠,١٠٨,٦٦٧,٤٦ ٦	7,420,753,58 (1)	٨٠٧,٥٢٩,٤٢١,٠٤ ٧	مجموع لمطلوبات وحقوق المساهمين

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري من الجدول السابق نلاحظ ان الانخفاض في القيمة العادلة للموجودات المالية بمبلغ (٢,٦٧٠,٣٥٠,٥٧٨) دينار قد اثر على بعض بنود قائمة المركز المالي وكالاتي الاثر على الاحتياطيات لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١: بلغ التغيير في قيمة الاحتياطيات (٦٨٤,٠٧٣,٢٦٢) دينار والذي يضم الانخفاض في قيمة الموجودات المالية بمبلغ (٢,٦٧٠,٣٥٠,٥٧٨) دينار ، حيث ادى الى الانخفاض في حساب الاحتياطيات الاخرى بنفس قيمة انخفاض موجودات المالية ، بسبب ان المصرف سابقاً اعتبر بان فرق الزيادة اسهم مجانية فعند وجود زيادة في مبلغ الموجودات المالية والذي يقابله زيادة في حساب احتياطي اسهم مجانية ضمن احتياطيات اخرى، وعند التحول الى معيار الدولي القيمة العادلة للموجودات المالية ادى الى الغاء الاعتراف بالأسهم المجانية الناتجة عن الزيادة في الموجودات المالية ، وهذا بدوره خفض من الاحتياطيات الاخرى بنفس القيمة والتي كانت مبالغ بها سابقاً اما المبلغ المتبقي والبالغ (١٣,٧٢٢,٦٨٤) دينار فهذا الفرق غير متعلق بالقيمة العادلة وهو بسبب الارباح الرأسمالية التي كانت تثبت على حساب الاحتياطيات في ظل المعايير المحلية ، وعند اتباع المعايير الدولية اوجب تثبيتها في قائمة الدخل بدلا من ان تظهر في قائمة المركز المالي.

٣٣ المبحث الثالث تأثير معيار القيمة العادلة على التدقيق المشترك

في هذا المبحث سيتم تناول تأثير القيمة العادلة على التدقيق المشترك ، ومن ثم بيان مسؤولية مراقب الحسابات عند اجراء التحول في استخدام معيار قياس الموجودات المالية من الكلفة التاريخية الى القيمة العادلة ومن ثم مقارنة اثر التحول في القيمة العادلة من حيث خطة واجراءات مراقب الحسابات واثرا على تقرير مراقب الحسابات في ظل التدقيق المشترك واجراء المقارنة بين التدقيق المشترك والفردي قبل وبعد التحول في استخدام المعيار الدولي للقيمة العادلة (IFRS ١٣) .

١-تأثير معيار القيمة العادلة على التدقيق المشترك:تناولنا في المبحث السابق التحول في تقييم الموجودات المالية الى القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IFRS رقم (١٣) واثره على بنود البيانات المالية والذي انعكس على قرارات المستخدمين، وبما ان التدقيق المشترك يتم تنفيذه من قبل اثنين أو أكثر من مكاتب التدقيق المستقلة التي عينتها الهيئة العامة ، فعلى مراقبي الحسابات تغيير خطوات التدقيق من تخطيط واجراءات واعداد التقرير باتجاه تدقيق القيمة العادلة للموجودات المالية.

أ- تأثير القيمة العادلة على التخطيط للتدقيق المشترك ١-التغير في التخطيط للتدقيق:

أ- يجب على مدققي التدقيق المشترك ان يحددان استراتيجية عامة لتدقيق الموجودات المالية بالقيمة العادلة وتطوير خطه التدقيق مشتركة بالاشترك مع المدقق المشترك الاخر .

ب- يجب على مدققي التدقيق المشترك وضع اسس واجراءات من اجل تسوية الخلافات في الراي مع مدققي التدقيق المشترك الاخر .
ج- يجب على مدققي التدقيق المشترك وضع خطة مشتركة لفحص قرارات الادارة للتحقق من عدم وجود اية مؤشرات تدل على تحيز الادارة في اعداد في التقديرات المحاسبية للموجودات المالية.

د- يجب على مدققي التدقيق المشترك الاطلاع على أقيام الموجودات المالية بالكلفة التاريخية قبل تقييمها بالقيمة العادلة.

هـ - يجب تدريب وتأهيل مدققي التدقيق المشترك على عملية تدقيق التقديرات المحاسبية ودراسة معياري الدوليين للقيمة العادلة IFRS (١٣) ومعيار (٥٤٠) التقديرات المحاسبية.

و- يجب على مدققي التدقيق المشترك ان يكون لديهم المعرفة والادراك والمهارات الكافية لاحتساب التقديرات المحاسبية بضمنها القيمة العادلة للموجودات المالية ، وكذلك الاطلاع على كافة مداخل احتسابها.

ز- يجب على مدققي التدقيق المشترك تقسيم الاعمال بين المساعدين حسب الكفاءات والمهارات المتوفرة.

ب-تأثير القيمة العادلة على اجراءات التدقيق المشترك

بسبب اهمية تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية وما لها من مخاطر تلاعب واحتيال وسوء استخدام والذي يؤدي الى اظهارها على غير اقيامها الحقيقية في البيانات المالية ، ووفقا للمعيار المحاسبي رقم (٥٤٠) بخصوص التقديرات المحاسبية بضمنها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة فعلى مراقب الحسابات وضع خطة واجراءات تدقيق لتقدير القيمة العادلة وتهدف هذه الاجراءات الى الحصول على ادلة تدقيق كافية ومعقولة عما اذا تمت تقديرات الموجودات المالية بالقيمة العادلة بشكل عادل ومناسب ، وتطبيقاً لمعيار التدقيق الدولي المذكور اعلاه والاطلاع على برنامج تدقيق الاستثمارات المالية المعد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكذلك الاطلاع على الادبيات بهذا الخصوص تم التوصل الى مجموعة من الاجراءات والخطوات التي تساعد المدقق في تدقيق تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية وسيتم تقسيم هذه الاجراءات على شكل محاور ، والتالي برنامجاً مقترحاً لتدقيق تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية:-

أ- اجراءات بخصوص تقييم المخاطر والنشاطات المتعلقة بها :

اولا: يتوجب على المدقق الاطلاع على المتطلبات الخاصة بإعداد التقارير المالية المتعلقة بالتقدير المحاسبي للقيمة العادلة.

ثانيا: الاطلاع على الاليات الخاصة بتحديد المعاملات والاحداث التي تقوم بها المؤسسة والتي لها تأثير على التقدير المحاسبي للقيمة العادلة للموجودات المالية .

ثالثا: التحقق من مدى صحة وملائمة الطرق والاساليب التي استخدمتها المؤسسة في التوصل للتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة للموجودات المالية.

رابعاً: التحقق من فحص نتائج التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة للموجودات المالية للفترة السابقة او اللاحقة للتأكد فيما اذا كانت التقديرات المحاسبية مرتبطة بعملية تشخيص وتقييم خطر الاخطاء الجوهرية لتقديرات الفترة الحالية.

ج- تأثير القيمة العادلة على تقرير التدقيق المشترك لقد قام الباحث بأجراء دراسة ومقارنة بين تقرير مراقب الحسابات الفردي الصادر عن البيانات المالية في ظل تقييم الموجودات المالية بالكلفة التاريخية لمصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٥) مع تقرير التدقيق المشترك في ظل تقييم الموجودات المالية للقيمة العادلة لنفس المصرف لعام (٢٠١٦) بعد التحول في اعتماد المعايير الدولية ، وسيتم التركيز على التحول في استخدام معيار المحاسبة الدولي IFRS رقم (١٣) بخصوص القيمة العادلة موضوع الدراسة وكانت النتائج كالآتي:

مسؤولية مراقب الحسابات: تضمنت مسؤولية مراقبي الحسابات الواردة في تقرير مراقب الحسابات المذكورين اعلاه بالآتي :

(١) المسؤولية في ابداء الراي في الفني المحايد حول البيانات المالية المقدمة لهم .

(٢) اعتماد ادلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية في عملية التخطيط للتدقيق وانجاز مهام التدقيق للحصول على تأييد معقول بخلو البيانات المالية من اية اخطاء جوهرية .

(٣) يشمل نطاق التدقيق الفحص الاختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في القوائم المالية للسنة المنتهية كما في ٣١ / كانون الاول والافصح عنها.

(٤) يشمل التدقيق عملية تقييم المبادئ المحاسبية المعتمدة ومدى استخدامها بشكل متنسق ومن فترة لأخرى. ويرى الباحث انه لم تتضمن مسؤولية مراقبي الحسابات الاشارة في التقرير الى تحمل المسؤولية من قبل مكنتي التدقيق معا بالنسبة للتدقيق المشترك ، فتكون مسؤوليتهم تضامنية عن نتائج تدقيق المصرف الخليج التجاري ويرى ان التشدد في فرض الرقابة على المصرف من خلال التوسع في نطاقه ليشمل عملية تقييم المبادئ المحاسبية المعتمدة ومدى اتساقها ، اضافة الى الفحص الاختباري والمستندي للبيانات المالية له الدور الفعال في الحد من التعارض في المصالح بين الادارة والمالكين وذلك من خلال المساهمة في منع الادارة من استغلال الفرص لتحقيق اية مصالح شخصية.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات

(١) ان مراقبي الحسابات الذين قاموا بتدقيق المشترك لمصرف الخليج التجاري لم يعرضوا نتائج اعمل فروع المصرف مما يشير الى وجود مخاطر في هذه الحسابات .

(٢) ان الهدف الاساسي من جودة التقرير المالي هو لتلبية حاجات المستخدمين من المعلومات المالية وهذا يدعو الى ان تكون تلك المعلومات ذات موثوقية عالية وملائمة للقرارات الاستثمارية تتحقق باستخدام القيمة العادلة .

(٣) ان التوسع في نطاق الرقابة والتدقيق على مصرف الخليج التجاري ليشمل عملية تقييم المبادئ المحاسبية المعتمدة ومدى اتساقها بضمنها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة للموجودات المالية للمصرف ، اضافة الى الفحص الاختباري والمستندي للبيانات المالية ، يساهم في الحد من التعارض في المصالح بين الادارة والمالكين وذلك من خلال المساهمة في منع الادارة من استغلال الفرص لتحقيق اية مصالح شخصية.

(٤) من جراء تطبيق التدقيق المشترك فان ادارة المصارف ومنها ادارة مصرف الخليج التجاري قد تحملوا بعض الاعباء الاضافية منها صعوبة تقسم اعمال التدقيق وبالتالي ينعكس صعوبة في تقسيم الاجور بين مكنتي التدقيق عندما يكون احد المكنتين ذو خبرة واسعة واكثر معرفة في مجال تخصص العميل من المكتب الاخر ، وعدم وجود قوانين واضحة من البنك المركزي العراقي يوضح وينظم عمل مراقبي الحسابات في عملية التدقيق المشترك في المصارف ، فضلاً عن تكرار في المهام وفي طلب المعلومات بين المكنتي التدقيق المشترك

(٥) كفاءة اداء التدقيق المشترك ظهر واضحاً من خلال صعوبة ممارسة الضغط من قبل العملاء على المكنتين معاً في ان واحد ، ان اشتراك مكنتين من مكاتب التدقيق المشترك يساهم في زيادة الخبرات بين المكنتين وتنوعها .

(٦) أنّ استخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات المالية للوحدات الاقتصادية اثرت بشكل واضح وملحوس على اداء التدقيق المشترك وكذلك على اجراءاته وبرامجه ، مما ساهم ذلك كثيراً في تحسين جودة التقرير للتدقيق المشترك .

التوصيات

١) ضرورة تدريب المدققين الخارجيين لمكاتب التدقيق المشترك وتأهيلهم لتتكون لديهم المعرفة والدراية الكافية وتطوير المهارة العلمية والعملية لتحسين أداء التدقيق المشترك للتعرف على برامج التدقيق المشترك وكيفية التطبيق وإيجابياته للتغلب على الصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند تطبيق التدقيق المشترك من خلال التقييم الموظفين قبل وبعد التدريب .

٢) ضرورة تحديث برامج مكاتب التدقيق المشترك بما يتناسب مع تدقيق الموجودات المالية وفق معيار القيمة العادلة لضمان زيادة جودة التدقيق المشترك .

٣) يجب اتخاذ كافة السبل التي تؤدي الى تحسين طرق تطبيق قياس القيمة العادلة على كافة الاصعدة في مجال العملي .

٤) ضرورة الزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق التدقيق المشترك على كافة بياناتها المالية.

٥) ضرورة تعاون مراقبي الحسابات بعملية التدقيق المشترك وتبادل المعلومات والمعرفة بما يضمن تحقيق عملية تدقيق مشترك بجودة عالية .

٦) ضرورة الحد من الصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات نتيجة اداء اعمالهم وفق مفهوم التدقيق المشترك وذلك من خلال قيام مجلس المهنة بإصدار تعليمات تنظم عمل التدقيق المشترك مع اجراء تعديلات لقواعد سلوك المهنة لظم التدقيق المشترك لها , وضع خطط لمقابلات واجتماعات بين مكنتي التدقيق المشترك وتحديد نسب الانجاز لكل مكتب تدقيق كي ليتبدلا الاتهامات عند حدوث تقصير .

٧) ضرورة ان يكون احد المكنتي التدقيق المشترك دولي والاخر محلي وفقاً لضوابط واتفاقيات بين المكنتين وبرامج عمل موحدة دون سيطرة احد المكنتين على عملية التدقيق .

المصادر والمراجع : المصادر العربية

١- سلوم ,زينب عبد الواحد (٢٠١٩) التدقيق المشترك للمصارف التجارية الخاصة ودوره في ادارة المخاطر المصرفية بحث تطبيقي في مصرف سومر والمصرف الوطني الاسلامي المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف المعادل للماجستير في الحقوق والامتيازات كافة.

٢- الشعباني ,صالح ابراهيم يونس, واخرون (٢٠١٢) " ملامح تطبيق التدقيق الاستراتيجي في العراق دراسة لعينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى الاستاذ المساعد الدكتور صالح ابراهيم يونس الشعباني والمدرس المساعد وعد حسين شلاش الجميلي جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد /قسم المحاسبة مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد ٤ العدد ٩ سنة ٢٠١٢ م .

٣- رويشد ,محمد جمال (٢٠١٦) ، " أثر إستخدام مدخل المراجعة المشتركة على جودة وأتعباب عملية المراجعة -دراسة تطبيقية " ، المؤتمر العلمي الحادي عشر بعنوان التحولات المالية والمصرفية الواقع والأفاق المستقبلية محمد جمال رويشد الزرقاء -الأردن .

٤- محمود ,حسن شلقامي (٢٠١٦) ، " منهج مقترح لتطوير ممارسات المراجعة المشتركة وتوجيه محاور التطوير في ضوء جودة وتكاليف عملية المراجعة دراسة ميدانية د.حسن شلقامي محمود ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، العدد الأول ، كلية التجارة - جامعة بني سويف

٥- حافظ , سماح طارق أحمد (٢٠١٥) " العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة في ضوء جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المفيدة في البورصة المصرية "سماح طارق احمد حافظ ، المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة جامعة المنصورة حفيظة , ميمون ولصنوني ، (٢٠١٧) "دور المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية" OCDE" في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتياطية" مشاكل الوكالة"-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية'. جملة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة العدد 02 .

٦- باي مريم , (٢٠١٧) " ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي - دراسة تحليلية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف - ميلا المجلد ٤ ، ديسمبر ٣ ، الصفحات ١٤٢ - ١٦١ .

٧- بن سلمان ,سوراية واخرون (٢٠٢٠) "تأثير الميكانزمات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة "دراسة قياسية لشركات مؤشر CAC40 سوراية بن سليمان ورتيبة بوهالي وجمال قدام .

٨- خليفه ,القاسم (٢٠١٥) "دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية" - دراسة مقارنة جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية.

٩- وديع (٢٠١٢) كفاءة الأسواق المالية" دراسة تطبيقية على بورصة نيويورك للأوراق المالية" المصدر: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - المؤلف الرئيسي: أسامة وجدي وديع قسم المؤسسات المالية- كلية الإدارة الجامعة الحديثة للتكنولوجيا و المعلومات ٣١٥ - ٣٥٤ .
١٠- بوسلمة، حكيمه (٢٠١٦) " اختبار كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية عند المستوى شبه القوي " دراسة سوق عمان المالي حكيمه بوسلمة جامعة باتنة ١ ، الجزائر .

١١- الصياد , علي محمد علي (٢٠١٣) "أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية " أكاديمية الدراسات المتخصصة الجامعة العمالية - فرع طنطا ٢٨٨-٢٨٩

المصادر الأجنبية

1. Mikko zerni , Lass eniemi (2012), " Do Joint Audits Improve Audit, European Accounting Review.
2. Quality ? Evidence From Voluntary Joint Audits" University Of Vaasa Finland Mikko zerni , Lass eniemi (2012), " Do Joint Audits Improve Audit Quality ? Evidence From Voluntary Joint Audits" University Of Vaasa Finland, European Accounting Review .
3. Nicole Ratzinger Sakel, sophie (2012), (previous source) .
4. Nicole Ratzinger Sakel, sophie Audousset Coulier, jaana kettunen, and Cédric lesag (2012), "What Do We Know About Joint Audit?" The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS).
5. Nicole Ratzinger Sakel, sophie Audousset Coulier, jaana kettunen, and Cédric lesag (2012), "What Do We Know About Joint Audit?" The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS) .
6. of the Centre for Strategic Management Lancaster University, Chapter 8 in , Ambrosini, V., Jenkins, M., Collier, N. (eds) (2015) Advanced Strategic , Management, 3rd edition. Palgrave MacMillan
7. Luc Paugam, Gerald Lobo (2015), " auditor leadership in joint audit and audit quality ", European Accounting Association conference. 38th EAA Conference The University of Strathclyde .
8. Cédric lesage (2014), " Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers" Accounting in Europe.
9. Cédric Lesage, Sabine Ratzinger and Jaana Kettunen, (2012) " Struggle Over Joint Audit : On Behalf of Public Interest ", Comptabilités et innovation, Grenoble, France.
10. Yu, B. (2012) 'Agency costs of stakeholders and capital structure: international evidence', Managerial Finance
11. Yu, B. (2012) 'Agency costs of stakeholders and capital structure: international evidence', Managerial Finance (previous source) .
12. Cornell, B. and Shapiro, A. C. (2021) 'Corporate stakeholders, corporate valuation and ESG', European Financial Management, 27(2), pp. 196–207.
13. Cornell, B. and Shapiro, A. C. (2021) 'Corporate stakeholders, corporate valuation and ESG', European Financial Management, 27(2), pp. 196–207., (previous source) .
corporate governance and ownership concentration the case of agro-industrial
14. Urban, Markus P, (The Influence of Block holders on Agency Costs and Firm Value) Springer Fachmedien Wiesbaden 2015 p44 .
15. Yegon, C. , Sang, J. , Kirui, J. (2014). The Impact of Corporate Governance on Agency Cost: Empirical Analysis of Quoted Services Firms in Kenya, Research Journal of Finance and Accounting, 5(12) .
16. Prochazka, D. (2011). "The Role of Fair Value Measurement in the Recent Financial Crunch", Prague Economic Papers, Vol. 20, Issue1, pp. 71-88 .
17. Zogning, F. (2017). "Agency Theory: A Critical Review", European Journal of Business & Management, Vol. 9, No. 2, pp 1-8 .
18. Khoa Cuong Phan, Jian Zhou, "Market efficiency in emerging stock markets: A case study of the Vietnamese stock market", Journal of Business and Management, Vol.16, Issue 4, April, 2014, p.62 .
19. A.Q Khan and Sana Ikram, "Testing Semi-Strong Form of Efficient Market Hypothesis in Relation to the Impact of Foreign Institutional' (FII's) Investments on Indian Capital Market International Journal", Investors of Trade, Economics and Finance, Vol.1, No.4, December, 2010, p.374 .
20. Panda, B. & N. Leepsa (2017). "Agency Theory: Review of Theory and Evidence on Problems and Perspectives", Indian Journal of Corporate Governance, Vol. 10, Issue. 1, pp. 74-95.
21. Bouckova, M. (2015). "Management Accounting and Agency theory Procedia